14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
Email:14october@14october.com
www.14october.com
الاربعاء - 5 فبراير 2014م - العدد 15984

أحمد غالب: الإدارة العامة لتنمية الموارد البشرية والتدريب تعتبر ضمن الهيكل التنظيمي للمصلحة

حصيلة إيرادات مصلحة الضرائب بلغت (244,661,435,734) ريالاً خلال النصف الأول من عام 2013 م

لقاء / أمل حزام المذحجي

أوضح الأخ / أحمد أحمد غالب رئيس المصلحة العامة للضرائب في تصريح خص به صحيفة 14 أكتوبر « إن حصيلة إيرادات مصلحة الضرائب خلال الفترة من يناير حتى يونيو للنصف الأول من عام 2013م بلغت (244،661،435،734) ريالاً بزيادة عن إيرادات النصف الأول من عام 2012م بمبلغ و قدره (57،887،800،745) ريالاً و نسبة نمو (31 %) وقد شكلت الحصيلة الإجمالية للفترة المذكورة بنسبة (98 %) من ربط الموازنة أي بنقص مبلغ (5،338،564،266) ريالا.

تعزيز دور الرقابة

وأضاف « إن مصلحة الضرائب تقوم بدور فعال في دعم التنمية الشاملة، بالرغم من قلة الوعي المجتمعي تجاه الضرائب بسبب عملية التهرب الضريبي وآثاره السلبية اتجاه المجتمع » .

مؤكدا إن إدارة مصلحة الضرائب تسعى إلى تعزيز دور الرقابة والمتابعة في تحصيل نسبة الضرائب من المرتبات والاجور، للقطاع العام (مختلط وتعاوني)، و قطاع ضريبة المرتبات والأجور للجهاز الإداري، و قطاع ضريبة المرتبات والاجور الخاص للأفراد، و قطاع الضريبة على المبيعات العقارية، وقطاع ضريبة أرباح المؤسسات و الشركات قطاع مختلط و تعاوني، والضريبة على أرباح شركات الأموال، وضريبة أرباح شركات الأشخاص، والضريبة على أرباح الأفراد، و ضريبة شركات و مؤسسات أخرى، وإيرادات الغرامات الضريبية، و أجمالي ضرائب المبيعات، و ضريبة المبيعات و المحروقات، وضرائب مبيعات منتجات صناعية، وضرائب مبيعات الواردات من الآلات والأجهزة الكهربائية، ومبيعات الواردات من الأدوية والمعدات الطبية.

■ أحمد أحمد غالب

■ عبد الله الموشكي

عبدالله الموشكي: ضرائب كبار المكلفين وصلت إلى أكثرمن (182) مليار ريال و عدد المكلفين (2200) مكلف

استقبال إقرارات المكلفين

وأشار الأخ / عبدا لله الموشكي المدير التنفيذي لضرائب كبار المكلفين أثناء اللقاء « الى إن ضرائب كبار المكلفين في النصف الأول من هذه السنة وصلت إلى أكثر من (182) مليار ريال مؤكدا إن إجمالي عمل وحدة ضرائب كبار المكلفين ينحصر في تحصيل ضريبة المبيعات، وضرائب الدخل وفقا لقانون رقم (19) لعام 2001م بشأن الضريبة على المبيعات و قانون رقم (17) لعام 2010م بشأن ضرائب الدخل من خلال استقبال إقرارات المكلفين بكافة أنواعهم سواء أكانت اقتصادية، أو تجارية، أو صناعية.

وأضاف « إن وحدة كبار المكلفين لديها فروع في محافظات: عدن، تعز، الحديدة، و المكلا حيث بلغ عدد المكلفين (2200) مكلف، وأكثر من (70 %) حصيلة كبار المكلفين من حصيلة مصلحة الضرائب، حيث تعتبر وحدة كبار المكلفين العمود الفقري لمصلحة الضرائب.

تقييم البرامج التدريبية

وخلال اللقاء أكد الأخ / يحيى محمد الحنوم إن الإدارة العامة لتنمية الموارد البشرية والتدريب تعتبر ضمن الهيكل التنظيمي للمصلحة بغرض تخطيط وتنفيذ العملية التدريبية للموظفين من خلال تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية للمصلحة والمكاتب الضريبية التابعة لها في كل عام، ووضع الخطة السنوية ضمن الخطة العامة للمصلحة مؤكدا إن الإدارة تقوم بتصميم البرامج التدريبية اللازمة وتنفيذها والتركيز على عملية التقييم لتلك البرامج معتمدة في خطتها على احتياجات الموظفين بحسب وظائفهم مؤكدا إن البرامج تنقسم إلى برامج تخصصية، و برامج إدارية، حيث نفذ (20) برنامجاً تدريبياً متنوعاً خلال النصف الأول لهذا العام في المصلحة، وبعض المكاتب التنفيذية بالمحافظات بمشاركة (1212) متدرباً في مجال البرامج التخصصية الفنية، و (6) برامج تدريبية بمشاركة (67) متدرباً في مجال الحاسب الآلي، و (4) برامج تدريبية بمشاركة (101) متدرب في البرامج الإدارية، و (3) ندوات بمشاركة (352) متدربا في مجال الندوات التعريفية معتمدين على متدربين محليين من الكوادر الفنية بالمصلحة خلال النصف الاول من عام 2013م.

دراسة اقتصادية تؤكد أن قبول اليمن سيكون له نتائج إيجابية على الطرفين

اليمن والخليج.. شراكة تجارية تنتظر الانطلاق

أوضحت دراسة اقتصادية أعدها الباحث اليمني منصور علي البشيري مدير عام الدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي حول العلاقات التجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي أن المستقبل سيكون أفضل في ضوء الإرادة السياسية والفهم المتقارب بين الطرفين.

وتقول الدراسة إن قرار قمة مسقط الثانية والعشرين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تضمن موافقة دول المجلس على الانضمام الجزئي لليمن إلى عضوية المجلس من خلال الانضمام إلى عضوية كل من مكتب التربية والصحة والعمل والشئون الاجتماعية ودورة كأس الخليج مثل نقطة تحول بارزة في مسيرة العلاقات اليمنية الخليجية والممتدة جذورها إلى الآف السنين بجوانبها واتجاهاتها المختلفة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والأمنية، وبالتالي فإنه يمكن القول إن قرار قمة مسقط كان خطوة في الاتجاه الصحيح لنمط العلاقات القائمة في منطقة الجزيرة و الخليج، كما يعزز هذا الاتجاه وجود خطوات أخرى تمت من قبل المجلس ودوله المختلفة وأهمها قبول عضوية اليمن في هيئة التقييس الخليجية واتخاذ قادة دول المجلس في قمتهم الأخيرة (قمة أبو ظبي) قراراً بمساندة وتأهيل اليمن اقتصادياً ودعم تمويل المشاريع التنموية في اليمن والتوجيه لعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية، فضلا عن النتائج التي خرج بها اجتماع مجلس وزراء خارجية المجلس في الرياض أوائل شهر مارس 2006 بحضور وزير خارجية اليمن وما تمخض عنه من تبني الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورعايتها مؤتمراً دولياً للمانحين حول اليمن سينعقد في شهر نوفمبر 2006 وذلك بهدف مساعدة اليمن في بناء نهضة تنموية تؤهلها لتكون عضوا فاعلا يسهم في مسيرة التكامل في المنطقة.

وبعد أن عرضت الدراسة للمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية ودورها في تسريع جهود التكامل الإقليمي تناولت العلاقات الاقتصادية والتجارية اليمنية الخليجية منطلقاتها وضروراتها مؤكدة أنها تكتسب أهمية خاصة في إطار العلاقات والروابط التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، بل يمكن القول أنه خلال السنوات القادمة ستصبح للعوامل والمحددات الاقتصادية بين اليمن ودول الخليج أهمية كبرى قد تفوق العوامل والمحددات السياسية والأمنية. وأشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من المميزات والإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد اليمني يمكن أن تسهم مساهمة إيجابية ومباشرة في مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي وتعمل على تعزيز الروابط والعلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية.

وقالت دراسة البشيري إن الاقتصاد اليمني شهد خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين تغيرات هيكلية واسعة ساهمت في استقراره وتحسن مؤشراته المختلفة حيث تراجعت مؤشرات التضخم وعجز الموازنة العامة ومؤشرات المديونية الخارجية واستقرت أسعار الصرف نسبياً، فضلا عن إيجابية معدلات النمو للناتج المحلي، وهو ما يعني توفر جزء مهم من البيئة الاقتصادية المستقرة.

وأكدت الدراسة أن هناك أهمية أخرى من تزايد وتيرة العلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية وصولا إلى مرحلة التكامل الاقتصادي تتمثل في تعزيز جهود الإصلاح الشامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ولا غرابة في ذلك كون نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي يتطلب قدرا من التماثل الاقتصادي والسياسي على الأقل بين الدول المكونة للتكتل.

ويعتقد الباحث أن المكاسب المنعكسة على الإصلاحات ستنطبق أيضاً على كل من اليمن والدول الخليجية حيث يتطلب انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات وبالذات بالنسبة لليمن حيث يتطلب الأمر قيام الحكومة بتنفيذ برنامج شامل للإصلاحات خصوصاً في الجانب الاقتصادي حتى تتمكن اليمن من الوصول إلى مستوى تنموي مقارب لمستوى التنمية المتحقق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعرضت الدراسة التجارة الخارجية لليمن التي شهدت خلال السنوات 2003 – 2005 تطورات إيجابية حيث توضح الإحصاءات أن حصيلة الصادرات قد نمت بمتوسط سنوي يصل إلى 20.7% حيث ارتفعت من 3924.4 مليون دولار في عام 2003 وبنسبة 33.2 % من إجمالي الناتج المحلي وحوالي 52.5 % من إجمالي التجارة الخارجية لليمن إلى 6379.8 مليون دولار أي ما نسبته 37.9 % و60.7 % من الناتج المحلي والتجارة الخارجية على التوالي في عام 2005 وبالمقابل ارتفعت قيمة الواردات من 3557.4 مليون دولار في عام 2003 مشكلة حوالي 30.1 % و47.5 % من إجمالي الناتج المحلي والتجارة الخارجية على التوالي في عام 2003 إلى 4124.1 مليون دولار أي ما نسبته 24.5 % و39.3% من الناتج المحلي والتجارة الخارجية عام 2005 وبمتوسط نمو سنوي بمقدار 10.3 %، ونتيجة لنمو الصادرات بمستوى أكبر من النمو المتحقق في الواردات فقد تزايد الفائض في الميزان من 367 مليون دولار عام 2003م إلى 2255.7مليون دولار عام 2005م.

وتشير الدراسة إلى أن الدول الخليجية تمثل شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لليمن حيث تستحوذ على النصيب الأكبر من واردات اليمن من السلع المختلفة كما تشكل سوقاً مهمة للصادرات اليمنية غير النفطية وبالأخص من السلع الزراعية والسمكية، حيث احتل مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى خلال السنوات 2000 - 2005 قائمة الكتل التجارية المصدرة إلى اليمن، ووصلت قيمة الصادرات الخليجية إلى السوق اليمنية خلال عام 2005 إلى 331 مليار ريال وبنسبة 35.6 % من إجمالي واردات اليمن تليها مجموعة البلدان الآسيوية غير العربية ثم المجموعة الاقتصادية الأوربية ثم مجموعة البلدان الأمريكية ثم بقية الدول العربية، أما في مجال الصادرات اليمنية فإن مجموعة البلدان الآسيوية غير العربية ما تزال تحتل المرتبة الأولى خلال نفس الفترة حيث بلغت قيمة الصادرات اليمنية إليها حلال عام 2005 حوالي 831 مليار ريال وبنسبة 77.3 % ثم مجلس التعاون الخليجي بقيمة للصادرات تصل إلى 90.4 مليار ريال وبنسبة 8.4 % من إجمالي صادرات اليمن.

وعلى الرغم من تواضع الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من إجمالي الصادرات إلا أنها تكتسب أهمية خاصة من حيث كونها أهم الأسواق الخارجية استيعاباً للصادرات اليمنية غير النفطية والمتمثلة في المنتجات الزراعية والسمكية على عكس الأسواق الآسيوية التي يمثل النفط الخام السلعة الرئيسية المصدرة إليها وبالتالي فإن الإمكانيات متاحة أمام اليمن لزيادة صادراتها غير النفطية بشرط العمل على تطوير وتحسين جودة المنتجات المصدرة والاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية تصدير هذه المنتجات وعلى رأسها توفير المؤسسات اللازمة لإعداد المنتجات وتجهيزها بالصورة المناسبة من تغليف وتعبئة وفرز فضلا عن توفير خطوط النقل المختلفة (برية بحرية جوية) اللازمة لنقل هذه المنتجات.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الاستفادة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبالأخص أن دول الخليج أعضاء في هذه المنظمة، كما أن اليمن تسعى إلى الانضمام للمنظمة في القريب العاجل وعليه فإن التعقيدات السياسية والإدارية والمعوقات الموضوعة أمام انسياب التجارة البينية من الممكن أن تنتهي خلال السنوات القليلة القادمة والأهم من ذلك هو إعداد المنتجات القابلة للتصدير إعداداً جيداً يتيح لها القدرة على المنافسة في السوق الخليجية بما يعمل على تعظيم مكاسب دول المنطقة.

ومن ناحية ثانية وعند دراسة مؤشرات التبادل التجاري بين اليمن والدول الخليجية ومن خلال تتبع الإحصائيات الرسمية يلاحظ غلبة الواردات اليمنية من الدول الخليجية على حجم صادراتها وبالتالي اختلال الميزان التجاري وبصورة كبيرة لصالح الدول الخليجية. أما من خلال مؤشرات أهمية كل دولة من دول المجلس بالنسبة لليمن في مجال التبادل التجاري فيلاحظ أن كلا من الإمارات والسعودية والكويت وسلطنة عمان كانت من أهم عشرين دولة لليمن في تبادلها التجاري ويمكن توضيح ذلك من خلال الإحصاءات الرسمية التي تشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت الشريك التجاري الأول لليمن في مجال الواردات خلال الأعوام 2000 - 2005 وتراوحت نسبة الاستيراد منها ما بين 10 % إلى 18.6 % من إجمالي الواردات اليمنية وهذا يدل على أهمية الإمارات العربية المتحدة كشريك تجاري لليمن ومن الأهمية بمكان تطوير العلاقات التجارية معها في المستقبل وبالشكل الذي يسهم في تعزيز وتقوية العلاقات بين البلدين، كما تظهر البيانات أن السعودية كانت الشريك التجاري الثاني لليمن في مجال الواردات خلال الأعوام 2001-2005 والشريك الأول عام 2000م وتراوحت حصتها من إجمالي الواردات اليمنية ما بين 8.8 % - 13.8 %، وكذلك الكويت والتي كانت تحتل المرتبة الثالثة أو الرابعة خلال الفترة وتراوحت نسبة الواردات اليمنية منها ما بين 4.7 % 7.11 %، أما عمان فقد قفزت من المرتبة التاسعة عشرة عام 1999م إلى المرتبة الثالثة عشرة عام 2000م ثم المرتبة الحادية عشرة للأعوام 2001-2002م وتراوحت حصتها ما بين 1.9% - 3.26 % من إجمالي الواردات اليمنية.

أما من حيث أهمية دول التعاون بالنسبة للصادرات اليمنية (لا تشمل إعادة الصادرات) فيلاحظ أن كل من دولة الإمارات والسعودية والكويت كانت من بين أهم عشرين دولة صدرت إليها المنتجات اليمنية.

وتؤكد الدراسة أنه على الرغم من تواضع قيمة ونسبة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بقيمة ونسبة وارداتها إلا أن هذه الصادرات تمثل أكثر من 90% من صادرات اليمن غير النفطية، بمعنى أن السوق الخليجية هي السوق الأولى المستقبلة للصادرات اليمنية غير النفطية نظراً للقرب الجغرافي والتواصل والتقارب الاجتماعي بين اليمن والخليج وبالتالي فإن هناك فرصة كبيرة لزيادة الصادرات اليمنية إلى هذا السوق مستقبلاً، مع العلم أن الفرص المتاحة للتبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات الماضية وبالأخص خلال السنوات العشر الماضية والتي شهدت فيها اليمن استقرارا سياسيا واقتصاديا كان من الممكن أن تكون أكبر مما كانت عليه لولا التحديات والمعوقات التي واجهت وما تزال تواجه انسياب الحركة التجارية بين الجانبين.

وعند الحديث عن مستقبل العلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية أكدت الدراسة أن إغلاق ملفات الحدود لليمن مع جيرانها الخليجيين (عمان والسعودية) قد عمل على إزالة ما كان يسود العلاقات اليمنية الخليجية من مد وجزر، وساهم مساهمة إيجابية في قبول الطلب اليمني بالانضمام إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزئياً، الأمر الذي يمكن أن يعزز من فرص التعاون الاقتصادي اليمني الخليجي مستقبلاً، وخصوصاً هناك اتجاها عاماً لدى كل من اليمن والدول الخليجية للانتقال من مفهوم الجيرة إلى الشراكة وقد بدا ذلك جلياً في القرارات التاريخية التي تم اتخاذها في قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2005 (قمة زايد) وما تبعها من اجتماعات ولقاءات تشاورية عديدة على مستوى وزراء الخارجية أو اللجان الفنية المشتركة وما نتج عنها من دعم خليجي للتنمية في اليمن خلال انعقاد مؤتمر المانحين حول اليمن في نوفمبر 2006.

وخلصت الدراسة إلى أن قبول اليمن في عضوية مجلس التعاون الخليجي سيكون له نتائج إيجابية في المجال الاقتصادي ليس لليمن فحسب وإنما لدول الخليج أيضاً، إلا أن تحقيق ذلك مرتبط بتوافر مجموعة من المتطلبات الضرورية اللازمة لعملية الاندماج للاقتصاد اليمني في الاقتصاد الخليجي سواء التي يجب توفرها من قبل اليمن أو من قبل الدول الخليجية.

وأشارت الدراسة إلى أن إعداد الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاد الخليجي يتطلب جهوداً جبارة وتهيئة مسبقة وعملاً دؤوباً من قبل الحكومة والقطاع الخاص في اليمن كما يحتاج أيضاً إلى مساعدة وتحفيز من قبل الحكومات الخليجية وخصوصا في مجال تهيئة مناخ استثماري ملائم في اليمن، وتطوير القدرات البشرية اليمنية ورفع مهاراتها، و زيادة حجم ونوعية الدعم الإنمائي الخليجي لليمن، وتدعيم التجارة البينية بين اليمن ودول المجلس، وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاع الخاص في اليمن والدول الخليجية.

نافذة

الاستثمار في اليمن

أمل حزام

ينص قانون الاستثمار اليمني رقم (15) لعام 2010م بشأن الاستثمارعلى أحكام تمهيدية تتمثل بعدد من المواد أول مادة تسمى بقانون الاستثمار، وثاني مادة تهدف إلى جذب وتشجيع وتطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية في إطار السياسة العامة للدولة والأهداف والأولويات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمادة الثالثة توضح الإدارة القائمة على تنفيذ قانون الاستثمار بدءاً من كيان الدولة (الجمهورية اليمنية)، ويليه (حكومة الجمهورية اليمنية)، ثم الهيئة العامة للاستثمار الهيئة المعنية بالترويج والتسهيل بموجب أحكام القانون، وبتكوين مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، وتعيين رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، و الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، والجهة المختصة : أي وزارة حكومية، أو جهة حكومية ذات صلة بالاستثمار في قطاع محدد تحت سقف النافذة الواحدة النظام الذي تطبقه وتديره الهيئة العامة للاستثمار لتطوير وتسهيل الاستثمارات بالتنسيق مع الجهات المختصة من خلال رأس المال المحلي، والأجنبي المستثمر في المشروع بما في ذلك العملة الأجنبية، والعملة المحلية، وأي شكل من أشكال الأصول النقدية (السائلة)، وأي ممتلكات منقولة بما في ذلك الأراضي و المباني، أو حقوق الملكية الفكرية أو أي حقوق معنوية أخرى مثل التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية و الحقوق الأدبية الأخرى والمسجلة داخل الجمهورية أو المسجلة خارج الجمهورية متى كانت محمية بموجب اتفاقية دولية أو ثنائية تكون الجمهورية طرفا فيها، وأرباح المشروع المعاد استثمارها، وتنص بنود القانون على أن المستثمر يمكن أن يمارس الاستثمار إذا كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا. بغض النظر عن مكان إقامته أو جنسيته يمتلك مشروعا استثماريا في الجمهورية وفقا للقوانين النافذة يمكنه الاستثمار ثم يأتي التعريف للاستثمار بان الاستثمار يعني توظيف رأس المال في المشروع من قبل المستثمر للحصول على فائدة أو حقوق ملكية فكرية أو فوائد مادية أو غير مادية ، بما في ذلك نفقات التأسيس أو الحفاظ على المشروع أو صيانته من خلال المشروع الاستثماري الذي يقوم بإنشائه المستثمر وفقاً لهذا القانون، والترويج كإحدى المهمات الأساسية لإنجاح الاستثمار من خلال التعريف باليمن كدولة جاذبة للاستثمار وتشجيع المستثمر على إقامة وتطوير المشاريع الاستثمارية، والتسهيل للحصول على المعلومات والخدمات والوثائق القانونية اللازمة من الجهات الحكومية المختصة عبر النافذة الواحدة، و نموذج طلب تسجيل وهي الوثيقة التي يقوم المستثمر بتعبئتها، وتتضمن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروع الاستثماري لغرض قيدها في سجل الاستثمار، وسجل الاستثمار وهو السجل المنشأ من قبل الهيئة العامة للاستثمار لغرض قيد وتوثيق البيانات والمعلومات الخاصة بالمستثمرين وبالمشاريع الاستثمارية، ورسوم الخدمات المقرة من قبل مجلس الإدارة نظير الخدمات و الإدارية والفنية التي تقوم بها الهيئة العامة للاستثمار من خلال تطبيق اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويوضح الباب الثاني قطاعات الاستثمار للمستثمرين بموجب أحكام القانون التي تتضمن حرية الاستثمار في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني باستثناء صناعة الأسلحة والمتفجرات، وتسري أحكام القانون على الاستثمارات التي تتم في القطاعات المحددة في الفقرة السابقة باستثناء الاستثمار في المجالات المنظمة بقوانين خاصة فتظل الاستثمارات فيها محكومة بنصوص تلك القوانين في مجالات استكشاف واستغلال النفط والغاز، و استكشاف واستغلال المعادن و الأعمال المصرفية والمالية، و تجارة الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة، و

و تتضمن المادة (5) من قانون الاستثمار ضمان الدولة للمستثمرين الأجانب المعاملة المتساوية دون تمييز مع المستثمرين المحليين في كافة الحقوق والالتزامات وحرية الاستثمار في أي من القطاعات الاقتصادية ، بما في ذلك الإنفراد أو المشاركة في تملك المشروع الاستثماري وفقاً لأحكام هذا القانون، وتنص المادة (6) على حق المستثمر في أن يشتري أو يستأجر وأن يحصل على حقوق الانتفاع بالأراضي والمباني سواءً المملوكة ملكية خاصة أو عامة ، وفقاً للقوانين النافذة لغرض إقامة المشروع الاستثماري بموجب هذا القانون، وعدد آخر من المواد تعطي الأحقية لكل مستخدم أجنبي في المشروع بعد سداد كافة الالتزامات الضريبية المستحقة وغيرها أن يحول إلى الخارج عبر البنوك المصرح لها مستحقاته من الأجور والتعويضات التي يحصل عليها مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في الفقرات الأخرى من هذه المادة ولا يجوز للحكومة مصادرة أو تأميم أي مشروع أو أي من أصوله حيث لا يجوز نزع ملكية المشروعات الاستثمارية من قبل الحكومة إلا لأغراض المنفعة العامة ، وأن يكون ذلك مبنياً على أسس غير تمييزية ، ووفقاً لأحكام الدستور والقوانين ذات العلاقة.

و بشأن التعويضات عن المشاريع المنزوعة ملكيتها فانه بغض النظر عن أي نص يقضي بغير ذلك في أي قانون آخر حيث يتم تحديد قيمة التعويض المستحق للمستثمر وفقاً لأحكام هذه المادة وبالاتفاق بين الحكومة والمستثمر أو عن طريق المحكمة التجارية المختصة، وان تكون قيمة التعويض المستحق للمستثمر مساوية للقيمة السوقية للمشروع وأصوله في اليوم الذي يسبق إعلان نزع الملكية، وان يتم دفع قيمة التعويض خلال (180) يوماً من تاريخ إعلان نزع الملكية ، ويكون للمستثمر في حال فوات هذا الميعاد الحق في اللجوء إلى المحكمة التجارية المختصة للمطالبة بإعادة النظر في قيمة التعويض والاهم في مواد قانون الاستثمار في بلادنا مع عدم الإخلال بنصوص قانون العمل والقوانين النافذة أنه يحق للمستثمر استخدام عمالة فنية من جنسيات أجنبية للاستعانة بهم في إدارة استثماراته وأعماله في الجمهورية، و حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمستثمرين والمشاريع الاستثمارية مكفولة بموجب هذا القانون والقوانين النافذة الأخرى بما في ذلك حقهم في اعتماد العلامات التجارية وبراءات الاختراع والحقوق المحفوظة وأي حق من حقوق الملكية الفكرية وفقاً للمعاهدات الدولية ذات الصلة والتي تكون بلادنا طرفا فيها .

المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان
فرع عدن
السرطان قدرهم فلنكن أملهم
4 فبراير
اليوم العالمي للسرطان
للتبرع حساب رقم : بنك التضامن الإسلامي (59595) – بنك سبأ الإسلامي (59595) – البنك اليمني للأنشاء والتعمير (595959)
مصرف اليمن البحرين الشامل (1011000) – بنك التسليف التعاوني و الزراعي (1001771326)
أو عبر مكتب المؤسسة : عدن – خورمكسر – جولة العاقل – أمام فندق ميركيور– تلفون :271967 - جوال : 777182277